بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

مضى على نشر هذا الكتاب أول مرة عقدين ونصف هي طول عمر النظام الحالي تقريباً إلا نحو عام.

وقد قام الحبيب الإمام الصادق المهدي بكتابته من داخل سجن كوبر بعد أن تعرض لتهديد بالإعدام ولتصفية صورية ليلة يوم ٢/ ١٠/ ١٩٨٩م، وكان كل المطلوب منه لاتقاء تلك الأهوال هو تسجيل شهادة بفشل الديمقراطية. ولكن التجربة على العكس جعلته أكثر حرصاً على تسجيل شهادته برجحان الديمقراطية وحتمية عودتها، فعكف على هذا الكتاب يسجل تلكم الشهادة الصادقة، النقيضة لما يطلبه الجلاد. وأرسل الكتاب خارج السجن ثم إلى خارج البلاد ليتولى مكتب الحزب بالخارج طباعته.

وبالفعل تمت طباعة الطبعة الأولى للكتاب، ولكن وللأغراض الأمنية الواضحة ادعى الأحباب في المكتب الخارجي أنهم حرروا الكتاب استناداً لوثائق الحزب التي تم تأمينها، ومن ثم تم تغيير الخطاب على طول الكتاب بحيث تتم الإشارة للحبيب الإمام بضمير الغائب.

في هذه الطبعة المنقحة والمزيدة من الكتاب قمنا بإزالة تلك التدخلات وإعادة ضمير المتكلم للكاتب.

وأزلنا الفصل الثاني عشر من الطبعة الأولى للكتاب والملاحق المتعلقة به، وهي إضافات أدخلها الأحباب في مكتب الحزب بالخارج لم تكن في أصل

الكتاب، مرتبطة بأحداث آنية تجاوزها الزمن.

كما أعدنا تحرير بعض الفقرات استصحاباً للمستجدات وكان ذلك في أضيق نطاق ممكن.

هناك إضافات أساسية للكتاب متعلقة بموضوعه، وهي:

- شهادة قدمها الحبيب الإمام الصادق المهدي في كتيب نشره في مايو ٢٠١٥م بعنوان (انقلاب يونيو ١٩٨٩م ونظامه في ألواح التاريخ) هذه الشهادة مثبتة في الفصل الثالث عشر.

- جزء من أطروحة مهمة قدمها الكاتب مطلع الألفية الجديدة حول (الديمقراطية المستدامة) وهي ذات صلة وثيقة بأطروحة الكتاب نفسه، ولكننا أوردناها هنا مصحوبة بالخلاصات التي طورها حزب الأمة ونشرها العام الماضي، انطلاقاً من سعيه الحثيث لتجربة ديمقراطية مستدامة. وقد تمت إضافة المادة المذكورة في الفصل الرابع عشر

- ملاحق جديدة هي عبارة عن أربعة مواثيق (ثقافي، ونسوي، وصحافي، وعسكري) ساهم الحبيب الإمام الصادق المهدي وحزب الأمة في صياغتها، لضبط الأداء الوطني في أهم القضايا المطروحة. مواثيق تصلح لبنات في بناء الوطن وديمقراطيته الراجحة والعائدة بإذن الله.

وقد اجتهدنا أن يصدر الكتاب هذا العام ضمن احتفائنا بثمانينية الحبيب الإمام الصادق المهدي، كلأه الله بحفظه ورعايته، وبلغه مقصده، ليرى رايات الديمقراطية ترفرف عالياً في بلد الوحدة والتنمية والعدالة والسلام والتأصيل الذي طالما نشد.

والله الموفق وعليه التكلان،،

قسم الدراسات والمكتبة والنشر

المكتب الخاص للإمام الصادق المهدي

مقدمة الطبعة الثانية

إن لهذا الكتاب قصة معالمها أنه في الساعة الثانية من صباح يوم ٢/ ١٠/ ١٩٨٩م وبينما كنت نائماً في سجن كوبر أيقظني ضباط الذعر، وأخذوني في سيارة مظللة بالجرائد إلى منزل معزول في منطقة خالية، مضاء بلمبة حمراء. وفي داخل هذا المنزل الشبح وجدت ثلاثة شخوص أحدهم بزي عسكري، وأجلسوني في كرسي بثلاث قوائم، وشرعوا يحققون معي تحقيقاً صورياً ثم أفهموني أنهم بصدد عقد محكمة عسكرية لمحاكمتي، ولكنني أستطيع أن أتجنب المحاكمة والإعدام الذي يترتب عليها إذا اعترفت بأن النظام الديمقراطي الذي أطاحوا به فاشل، وسجلت هذا الاعتراف.»

قلت لهم الانقلاب العسكري باطل. والقيادة العسكرية يمكنها أن تتقن عملها المهني القائم على الضبط والربط والأمر والنهي ولكنها في مجال السياسة، والاقتصاد، والعلاقات الدولية سوف تفشل حتماً لأن ثقافتها المهنية تمنعها من الإتقان في هذه المجالات. وقلت إن النظم الديمقراطية الثلاثة التي تعاقبت على السودان والتي أطاحت بها الانقلابات لم تفشل بل تطورت من الحسن للأحسن. وأن النظام الديمقراطي الذي تآمرتم ضده كان ناجحاً في كل ملفات الأداء. وأقولها لكم إنكم لن تحققوا شيئاً مما وعدتم الناس به بل سوف تفشلون.

وختمت حديثي بمقولة الديمقراطية راجحة أي بالمقارنة مع النظم الدكتاتورية، وحتماً عائدة.

احتاروا فيما يفعلون بعد أن سمعوا هذا الكلام وانتهى ذلك المشهد من المسرحية. فحملت في سيارة وركب معي ثلاثة أشخاص ولا أدري إلى أين نحن ذاهبون، ولكن كان ثلاثتهم سفهاء فأخذوا يتساءلون إلى أي «دورة» نحن ذاهبون

هل المرخيات؟ وفي أثناء تلك الرحلة صاروا يتبادلون الإساءة لي ولأسرتي، ولجدودي، لعل الهدف هو استفزازي فأضاربهم فيطلقون النار بحجة الدفاع عن النفس أو بحجة أنني حاولت الهرب. ولكنني تجاهلت وجودهم تماماً.. وفي النهاية حملوني إلى سجن كوبر ولكن لم أعد إلى مكان زملائي الآخرين بل وضعوني في إحدى زنازين الإعدام.

وبينما أنا هناك أرسل لي وزير الداخلية قمندان السجن ليقول لي: يا فلان الذين حققوا معك حصلوا على تدريب للحصول تعذيباً على ما يريدون من إيران، فاستجب لطلبهم لتنقذ نفسك. قلت له قل لمن أرسلك بلغته الرسالة وقال لك: افعلوا ما شئتم وأنا أفعل ما أشاء.

ولكن بعد حين من إقامتي في زنزانة الإعدام جاءني أحد جنود السجون وقال لي: يا فلان أنا معك ومستعد أن أفعل ما تشاء. قلت له جزاك الله خيراً، ما أريده هو أن تحضر لي ورقاً وقلماً وأعطيك رسالة تحملها للسيدة سارا الفاضل. ذهب وأحضر لي الورق والقلم وكتبت لها رسالة مشفرة قصصت عليها كلما تعرضت له وطلبت منها نشره بأوسع نطاق، ففعلت ذلك على جناح السرعة. وفي الصباح صارت القصة بكل تفاصيلها على كل لسان.

الكتمان من أهم أسلحة الطغيان وقد اكتشفوا أن تدابيرهم كلها صارت مكشوفة فأسرعوا بإعادتي إلى حيث بقية زملاء السجن.

في السجن كنا السيد محمد عثمان الميرغني وشخصي في زنزانة واحدة. ولكن عندما زار السيد الزبير محمد صالح جامعة الخرطوم هتف أبناؤنا في وجهه وكبروا. فغضب الحكام وانتدبوا اثنين من أعضاء مجلس الثورة للسجن وأمروا إدارة السجن أن تنقلني من معية السيد محمد عثمان إلى العنبر العام وفيه عشرات من الساسة المحبوسين. كان العنبر العام مكوناً من عنبر كبير وآخر صغير يسع أربعة أشخاص.

عندما عوقبت بهذا الإجراء قرر زملائي في السجن أن يخلوا لي الزنزانة الصغيرة

لكي أحظى بالمعاملة المميزة، وقد كان.

أهمية هذا التفصيل هي أنني وجدت في الزنزانة خلوة تامة. وعندما عدت إليها تذكرت ما قلته للمحققين أن الديمقراطية راجحة وعائدة، وشرعت دون أية مراجع بل من ذاكرتي أكتب هذا الكتاب. وكنت استخدمت وسائل مختلفة لكيلا تعلم إدارة السجن أو الأمن ما أفعل حتى أكملت هذا الكتاب واستطعت أن أرسل النص كاملاً للسيدة سارا لينشر وقد كان.

أرسلت الحبيبة سارا النص لمكتبنا في الخارج فوجدوا أن نشره كما هو بصيغة ضمير المتحدث ربما أعطى الانقلابيين مادة لمحاكمتي التي كانوا ينذرون بها. لذلك حولوا النص من صيغة المتكلم إلى ضمير الغائب.

ونشروا الكتاب مسلسلاً في صحيفة الشرق الأوسط ثم طبعوه كتاباً تحت عنوان: «الديمقراطية في السودان: راجحة وعائدة». وكان هذا قبل ربع قرن من الزمان والآن بعد أن اتضح خسران النظام وما خسر السودان بسببه وبعد أن صار فجر الديمقراطية في الأفق رأي أعواني في مكتبي إصدار طبعة ثانية للكتاب.

الحبيبة رباح بنتي صارت لي أبلغ مساعد سائق فكري بحيث شاركت بصورة لا تقدر بثمن في كافة عطائي الفكري.

لم نجد النص الأصلي الذي أرسل للخارج ولكن رباح حولت النص الموجود إلى الصيغة الأصلية بضمير المتكلم وأرسلته لي فأجزت ما فعلت لا سيما ما أضافت من نصوص ومواثيق تجعل للكتاب قيمة إضافية وللحاضر والمستقبل السياسي في السودان. للحبيبة رباح ولسائر أعضاء مكتبي الخاص خالص شكري وتقديري. شكر سوف يكرره لهم كل من يطالعون هذا النص وتسجله لهم رتبة التاريخ الذي فيه ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾.

الصادق المهدي

القاهرة في ٥ نوفمبر ٢٠١٥م

توطئة

لقد دار لغط كثير حول أداء الديمقراطية الثالثة في السودان، وأثيرت تساؤلات حول ما إذا كانت بعض جوانب القصور والعجز ناتجة عن قصور في أداء الأحزاب أو تراخٍ في أداء السياسيين أم أن الأمر ناتج عن عدم ملائمة النظام الديمقراطي التعدّدي لحكم السودان.

ومثل هذا اللغط ليس جديداً في السودان، فقد دار مثله في فترتي حكم الفريق عبود وحكم المشير نميري. أي أنه في العهود العسكرية كانت أنظمة الحكم تسعى إلى إثارة اللغط حول الديمقراطية في محاولة للنيل منها بهدف تبرير نمط الحكم الديكتاتوري سواء كان هذا الحكم عسكرياً محضاً، مثلما كان في عهد عبود، أم عسكرياً متسربلاً برداء مدني ومتخفياً وراء قناع الحزب الواحد.

ولكن الشعب السوداني كان في كل مرة يحسم هذا الجدل واللغط بالوقوف مع خيار الديمقراطية.

حدث ذلك في عام ١٩٦٤م عندما خرج السودانيون في أروع استفتاء شعبي على الخيار الديمقراطي متحدين حكم عبود العسكري ومفجرين ثورة أكتوبر العظيمة.ثم تكرر الأمر ثانية في إنتفاضة رجب التي أطاحت بحكم نميري وأعادت الديمقراطية للبلاد.

هكذا حسمت غالبية أهل السودان الجدل المفتعل واختارت الديمقرطية التعددية نظاما للحكم في السودان مع إجراء الإصلاحات اللازمة عليها إعتبارا بالتجارب الماضية في التطبيق، وأقرت التمسك بالنهج القومي لإرساء قواعد النظام الديمقراطي التعددي،مع اعتماد النهج القومي في حل المشكلة الاقتصادية وإرساء السلام.

ورغم هذا الاختيار الواضح لأهل السودان في مسألة الديمقراطية، فإن نظام العميد عمر البشير أبى إلا أن يكرر خطأ من سبقوه في درب التهجم على الديمقراطية، ناسياً بذلك أنه يتهجم على فطنة أهل السودان وولعهم بالديمقراطية التعددية. ولجأت الجبهة الإسلامية وعسكرها إلى محاولة التشكيك في صلاحية النظام الديمقراطي التعددي للسودان وفي أداء الديمقراطية ومؤسساتها ورموزها، وسخرت لذلك وسائل إعلامها وأقلامها ومؤتمراتها المفبركة.

ولكن الشعب السوداني بغالبيته العظمى صم آذانه عن دعاوى الجبهة وعسكرها، وانطلق يعمل لإسقاط هذا النظام القمعي وإعادة الوجه الديمقراطي للبلاد.

الصادق المهدي

سجن كوبر، ١٩٩٠م

obeikandl.com

مقدمة

في فجر الثلاثين من حزيران ١٩٨٩م عزفت الموسيقى العسكرية في أم درمان معلنة وقوع إنقلاب عسكري جاء في بيانه الأول أنه «ثورة الإنقاذ الوطني».

بذا، يكون السودان قد عاش منذ استقلاله في يناير ١٩٥٦م ثلاثة نظم برلمانية ليبرالية هي:-

الأول: ١٩٥٤م -١٩٥٨م.

الثاني: ١٩٦٤-١٩٦٩م.

الثالث: ١٩٨٥-١٩٨٩م.

كما عاش ثلاثة نظم عسكرية هي:-

الأول: ١٩٥٨-١٩٦٤م.

الثاني: ١٩٦٩-١٩٨٥م.

الثالث: ١٩٨٩م-

والأمر الذي يسترعي الإنتباه هو أن النظم العسكرية الثلاثة تردت من أحسن إلى أسوأ: فأولها هو أفضلها وآخرها هو أسوأها بدليل أن الإنقلاب الأول وجد مباركة القوى السياسية والأساسية في بداية عهده وحقق قدرا من التنمية، أما الإنقلاب الأخير فولد معزولا تماما، وأداءه في العام الأول من عهده أداء تخبط وإخفاق.

هذا بينما النظم الديمقراطية الثلاثة صعدت إلى أحسن بمعنى: أن أضعفها هو أولها وآخرها هو أفضلها بدليل، الأول عرف ظاهرة الإنقسام داخل الأحزاب

الكبيرة (انقسام الحزب الوطني الإتحادي إلى حزبي: الوطني الإتحادي والشعبي الديمقراطي)، وعرف ظاهرة الصدام الحزبي الحاد الذي أدى للعنف في الشارع السياسي السوداني(حوادث أول مارس ١٩٥٤)، وعرف ظاهرة نخاسة النواب، كما عرف ظاهرة الجفوة التامة بين الأحزاب والنقابات، ولكن البرلمان الأخير (الجمعية السياسية المنتخبة في عام ١٩٨٦) شهد تماسك الأحزاب الكبيرة في داخلها، وظاهرة التوجه القومي في العلاقات بين الأحزاب، وظاهرة الوفاق الحزبي النقابي واختفت تماماً ظاهرة نخاسة النواب.

هذا كما أن الإنقلاب الأول والثاني وجدا لأنفسهما بعض التبرير لأنهما وقعا في أعقاب أزمة دستورية في النظام البرلماني القائم خلفت فراغاً سياسياً: الإنقلاب الأول في نوفمبر ١٩٥٨م سبقه تأزم سياسي حاد دفع رئيس الوزراء آنذاك إلى التخلى عن النظام الدستوري القائم والتفاهم مع قيادة القوات المسلحة على البديل.

وقد سبق الإنقلاب الثاني في عام ١٩٦٩م تأزم سياسي دفع رئيس الوزراء في ذلك الحين لتقديم استقالته والإمتناع عن المواصلة حتى تتمكن الأحزاب من حسم الخلافات بينها، ولم تتمكن من حسمها حتى آخر لحظة. أما الإنقلاب الأخير في يونيو ١٩٨٩م فقد وقع في وقت استطاعت القوى السياسية الحاكمة زيادة سندها البرلماني واستطاعت حل المشاكل السياسية الأساسية واستطاعت التوصل لوفاق سياسي نقابي.

ذرائع الانقلاب

صحيح أن المواطن السوداني عانى من الضائقة المعيشية وهي ضائقة لها أسبابها الموضوعية:-

- فالناس في السودان يستهلكون أضعاف ما ينتجون.
- والصرف على الحرب في الجنوب والأحداث الطارئة مثل لجوء اللاجئين ونزوح النازحين بأعداد كبيرة، والصرف على إعادة التعمير بعد السيول

والفيضانات غير العادية في عام ١٩٨٨م، عوامل زادت من الإنفاق العام وهذا بدوره إنعكس على زيادة الأسعار.

- زيادة الأسعار ساهمت في الدفع إلى حركة مطلبية إنفجرت مطالبة بزيادات في الأجور، وأي زيادات حدثت ساهمت في عجز الميزانية وفي مزيد من ارتفاع الأسعار.

إنها عوامل موضوعية لا علاج لها إلا بزيادة الإنتاج وخفض الإستهلاك وتوازن الحقوق والواجبات. وقد حدث مثلها أضعافا مضاعفة في البلاد الأخرى في فنزويلا والأرجنتين وفي تونس والجزائر ومصر وأدى التعامل معها إلى عدد كبير من الخسائر في الأرواح والجراح.

استغلت عوامل أخرى ظاهرة الضائقة المعيشية لتجرف البلاد نحو هاوية الإنقلاب هي:-

أولا: عامل القوات المسلحة

لقد ضاقت القوات المسلحة ذرعاً بالحرب في الجنوب لاسيما والقوات المسلحة قد خرجت من نظام مايو المباد في أسوأ حالاتها فقد استخدمها النظام كشرطة أمن لحمايته (واكتفى بالإعتماد على اتفاقية الدفاع المشترك للدفاع عن البلاد). ولكن الطرف الآخر في الإتفاقية (الحكومة المصرية) لم تعترف بالعوامل الخارجية المساندة لحملة السلاح في الجنوب واعتبرت الأمر كله مشكلة أمن داخلي.

صحيح أن تجدد القتال في الجنوب عام ١٩٧٥م بعد ثلاثة أعوام من إتفاقية السلام بإسم حركة أنانيا الثانية كان مجرداً من أي سند خارجي. ولكن منذ ١٩٨٣ وبعد قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي برز العامل الخارجي.

كانت القوات المسلحة تواجه قتالاً ضد قوات تجد سنداً خارجياً بينما إمكاناتها الذاتية بسيطة، ولا تجد عوناً خارجياً يذكر. لقد كان هناك تسليح غربي من الولايات المتحدة الأمريكية ولكن هذا المصدر تناقص حتى توقف.

ورغم جفاف المصدر الأمريكي فإن البلاد في العهد الديمقراطي لم تأل جهداً

في تزويد قواتها المسلحة من مصادرها الذاتية ومن مصادر الأشقاء حتى بلغت قيمة ما خصص للقوات المسلحة من معدات وذخائر في آخر عامين للديمقراطية أربعمائة وخمسين مليون دولار (٤٥٠ مليون دولار) في العام الواحد. وتصاعد الإنفاق من الميزانية العامة على القوات المسلحة حتى بلغ في آخر ميزانية (٨٩/ ٩٠) ثلث الميزانية العامة.

إن هذا الجهد لم يسعف القوات المسلحة ولم يؤد إلى درجة أعلى من الأداء وذلك للأسباب الآتية:

أ. كان كثير من القادة المكلفين بالقيادة في مواقع حربية معينة غير مؤهلين لهذا الدور القيادي الميداني إما لأنهم أصلاً من تخصصات فنية وأما لأنهم أصلاً من عناصر مغضوب عليها.

ب. كان أسلوب القتال دفاعياً وتقليدياً لم يتطور فيه أسلوب الهجوم والمفاجأة ولا الغطاء الشعبي بأساليب تلائم البيئة التي يدور فيها القتال دعماً للإسلوب النظامي المعهود.

ج. ظهر شعور في بعض الأوساط الشمالية يدل على عدم الإقتناع بالحرب في الجنوب بمنطق أننا لسنا أمة واحدة وإن أراد الجنوبيون الإنفصال عنا فليكن. هذا الشعور مع عوامل أخرى أدى لسلبيات عديدة أهمها عدم الجدية في القتال وانصراف البعض للمتاجرة والتكسب.

د. هذه العوامل اشتركت معاً لتذهب بالروح المعنوية لدى القوات المسلحة إلى درجة بالغة.

ه. مورس إعلام صحفي غير مسئول، عمل على كشف أسرار القوات المسلحة وعلى بث آراء وتعليقات كان لها أثرها السلبي على الروح المعنوية في القوات المسلحة.

و. وكان أداء التوجيه المعنوي متدنياً جداً. فقد كان منوطاً به أن يشرح أسباب القتال بصورة مقنعة ويشرح برنامج السلام بصورة متكاملة مع الواجبات

القتالية، وكان عليه أن يشعر القوات المسلحة في جبهات القتال أن شعبهم معهم بإرسال الوفود من كل المستويات لمقابلتهم والتحدث إليهم. وكان عليه أن يرسل وفوداً من الفنانين والشعراء بل وفوداً من كل قطاعات المجتمع في إطار برنامج موجه للقوات في جبهات القتال. لقد كان أداء التوجيه المعنوي بالقياس لما كان ينتظر منه باهتاً جداً.

ز. كذلك كان أداء الإستخبارات العسكرية متخلفاً. لقد شغلت الاستخبارات العسكرية طول عهد الفترة الإنتقالية بمهام أمن السودان الخارجي واستمرت كذلك إلى أن نشأ جهاز أمن السودان للقيام بهذه المهمة. ولكن قبل وبعد إنشاء الجهاز الجديد فإن الإستخبارات العسكرية لم تفلح في الكشف عن خطط الخصم ومصادر دعمه بالصورة المطلوبة. هذه السلبيات ظهرت في كثير من وجوه الأداء العسكري ولكنها ظهرت بصورة قوية جداً بعد سقوط الناصر في نوفمبر ١٩٨٨م.

لقد كان سقوط الناصر بعد صمود مجيد نتيجة لإخفاق الكتيبة ١١٨ في نجدة الناصر مع العلم بأن الكتيبة المذكورة كانت معدة بكل الإمكانات المطلوبة. فقد كان إخفاقها قيادياً.

هذه السلبيات أزعجتني وزملائي في القيادة السياسية فواجهنا بها هيئة القيادة العامة فاعترفت بها ووعدت بدراستها ووضع برنامج لعلاجها، ولكن بدل وقفة صريحة مع النفس ونقد الذات، رؤي تبرئة القيادة العسكرية من التقصير وتعليق مسئولية الإخفاق على نقص الإمكانات، وعلى اختلاف الجبهة الداخلية وعلى السياسيين.

هذا الأسلوب نجح في صرف النظر عن النقد الذاتي والمحاسبة العسكرية، وهيأ الأذهان للمحاسبة السياسية. هذا خلق مناخاً استغله الإنقلابيون لتحويل البنادق من وجهتها الميدانية إلى وجهة إنقلابية في العاصمة.

ثانيا: عامل الجبهة الإسلامية

الجبهة الإسلامية القومية هي ثالث حزب سوداني من حيث الحجم البرلماني والعددي ولكنها أكبر حزب من حيث الإمكانات المادية والإعلامية. هذه الجبهة

لم تكن منسجمة مع النظام الديمقراطي وبدا أنها تتعامل مع الديمقراطية إن لزم، وتبحث عن غيرها إذا لم تجد في الديمقراطية حاجتها.

لقد ساق إجتهاد الجبهة إلى موقف تناقض بين الإسلام والسلام وساقها إعلامها إلى تطرف لفظي هدم الاعتدال السوداني المعهود وخلق مراشقات أشبه بصيحات الحرب.

وعندما تجمع السودانيون في برنامج القصر في مارس ١٩٨٩م، اختارت الجبهة أن تتناقض مع هذا فعزلت نفسها وفي نفس الوقت يئست من الديمقراطية ورفعت شعارات«الجهاد» وثورة«المصاحف» وثورة «المساجد» وقرر نوابها الإنسحاب من الجمعية التأسيسية فانسحبوا وكان واضحاً أنهم يفكرون في بديل للنظام الديمقراطي.

إن إنقلاب الثلاثين من حزيران هو وليد لقاح بين ما آل إليه الحال في القوات المسلحة فاستغله الإنقلابيون وبين ما صار إليه موقف الجبهة الإسلامية.

ومهما كانت درجة التخطيط المشترك بينهما فقد أعلن الإنقلاب أول أيام عهده أنه غير مرتبط بحزب أو جماعة وأن توجهه قومي. لاحقاً وبعد المفاصلة التي حدثت بين قادة الانقلاب في عام ٢٠٠٠م انكشف المستور حيث أعلن الدكتور حسن الترابي أن الانقلاب كان من تخطيطهم وأنه اتفق مع العميد حينها حسن البشير على المخطط بكامله وقال: (توادعنا وذهب للقصر رئيساً وذهبتُ للسجن حبيساً). ولكن بغض النظر عن هذه الاعترافات فمنذ الأيام الأولى فإن القرائن الآتية أقنعت الرأي العام السوداني داخلياً والرأي العام العربي والأفريقي والدولي بأن الإنقلاب وراءه الجبهة الإسلامية القومية:

- كل القوى السياسية والفئوية في السودان ارتضت البرنامج الموقع عليه في القصر في مارس ١٩٨٩م. هذا البرنامج إشتمل على خطة محددة للسلام انطلقت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة لتحقيقها، الجبهة الإسلامية وحدها عارضت ذلك البرنامج وتلك الخطة للسلام. قادة النظام الجدد كذلك عارضوها

مستعملين نفس ألفاظ الجبهة الإسلامية.

- كل القوى السياسية السودانية لإسلامية والوطنية اتفقت على إرجاء أمر الشريعة الإسلامية إلى ما بعد إنعقاد المؤتمر الدستوري إلا الجبهة الإسلامية. وجاء موقف النظام مطابقا لهذا الرأي.
- كل القوى السياسية والفئوية إما عارضت النظام الجديد أو سكتت تترقب إلا بعض الإتحادات الطلابية والجمعيات هذه الإتحادات والجمعايات تنتمي إلى الجبهة الإسلامية.
- عينت الحكومة الجديدة أشخاصاً في وظائف مختلفة، وزراء، وكلاء، نواب حكام للأقاليم، كان كثيراً من هؤلاء من كوادر الجبهة الإسلامية المعروفين.
- زعماء الجبهة الإسلامية الذين بالخارج أمثال علي الحاج وعثمان خالد أعلنوا ترحيبهم بالإنقلاب. كذلك احتفل بالإنقلاب عدد من قواعد الجبهة المغتربين في لندن وجدة وغيرها.
- لقد صنف الرأي العام السودني الإنقلاب بإنحيازه للجبهة الإسلامية القومية واتخذ منه موقفاً، كذلك فعل الرأي العام الأفريقي والعربي والدولي.

خسائر الانقلاب

وقع الإنقلاب في وقت نضجت فيه كثير من البرامج القومية المدروسة وحان قطافها:-

- برنامج الصلح في دارفور.
- برنامج شريان الحياة للإغاثة.
- برنامج السلام.
- برنامج التنمية الرباعي.
- برنامج الميثاق الاجتماعي.

..وهكذا مما سوف نشرح بالتفصيل لاحقا إن وقوع الإنقلاب سوف يؤثر على هذه البرامج سلبا.

كما وقع الإنقلاب في ذروة موسم التحضير للموسم الزراعي مما عرقل برامج التحضير ولم يتح فرصة للقادمين لوضع برانامج بديل. لذلك سيكون الموسم الزراعي ٨٩/ ٩٠ أول ضحايا الإنقلاب.

هذا فضلا عن أن الإنقلاب جاء سباحة ضد التيار في السودان المتمسك بالحرية والديمقراطية وضد التيار العالمي الذي هلل للديمقراطية وفتح بشعاراتها حصون أمريكا الجنوبية،وحصون عربية وأفريقية وانفتحت أمامه بوابات بولندا والمجر والإتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية[1].

(١) تلك كانت خسائر الانقلاب في العام الأول، أما خسائره بعد ربع قرن الآن فمما تنوء بها العصبة أولي القوة: تمزيق السودان بانفصال الجنوب، وانفجار ست جبهات قتال مستعرة حالياً تهدد بانفصالات تالية، وتمزيق النسيج الاجتماعي ولحمة وسداة السودان في معظم أرجائه بزرع الفتن والخلافات في التكوينات الأهلية والتنظيمات السياسية وكافة مناحي الحياة، وتصفية دور القوات المسلحة لصالح مليشيات قبلية مما يفكك عرى الانتماء القومي ويبعثر الأمن والنظام والوحدة معاً، وتصفية الإنتاج في كافة قطاعاته ومشاريعه الزراعية والصناعية الحية لصالح العوائد الريعية النفطية بدون تدبر المآل لدى فقدانها بعد الانفصال، ثم السعي لإحلال الذهب الآن كمورد ريعي بديل بعدياً عن دعم الإنتاج مما يجعل السودان في حالة انهيار اقتصادي محقق آيل لمزيد من السقوط، وتفشي الفساد حتى صرنا في ذيل قائمة مؤشر الفساد في العالم للعام ٢٠١٤م حيث حصل السودان على الترتيب رقم ١٧٣ من بين ١٧٥ فقط قبل كوريا الشمالية والصومال، بل لقد صار السودان متصدراً لقوائم سوء الأداء كلها (المرتبة الخامسة في الدول الهشة من بين ١٧٨ دولة في مؤشر الدول الهشة لعام ٢٠١٤م، أسوأ القيود على الصحافة والإعلام حيث يأتي السودان في المرتبة الـ١٧٤ من بين ١٨٠ دولة في مؤشر العام ٢٠١٥ لحرية الصحافة، مؤخرة الدول الأفريقية من حيث النزاهة بحسب تقرير منظمة النزاهة العالمية للعام ٢٠١٥م)، كما أن أداء النظام الإجرامي في الحروب الأهلية أدى إلى ٦٢ قرار مجلس أمن ضده جزء كبير منها وفقاً للقسم السابع من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار البلاد مهدد للسلم والأمن الدوليين، وقاد لاتهام النظام بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جعلت عدد من قيادات النظام بمن فيهم رأسه مطلوباً للعدالة الدولية وملاحق عبر المحاكم المستقلة في كل الدنيا مما جر للنظام ولرأسه مذلة، وحصاراً وجعلها عرضة لعقوبات اقتصادية وغير قادرة على الاستفادة من برامج الدعم التنموي الأوربية للدول الفقيرة مثل برنامج كوتنو، ولا مستوفية لشروط إعفاء الدين الخارجي الضخم والمتنامي بالفائدة الذي يكبل اقتصادها. =

المنافع المرجوة

ومع ذلك فإن لما حدث منافع هي:

أولا: لا يمكن للديمقراطية أن تستقر ما دام هناك استعداد دائم داخل القوات المسلحة للتفكير والتخطيط الانقلابي. إن كثيرا من صغار الضباط يبدأون حياتهم المهنية بالتفكير والتخطيط الإنقلابي حتى أن الذين خططوا الإنقلاب في ١٩٦٩م بدأوا له في عام ١٩٦١م. والذين خططوا لانقلاب ١٩٨٩م بدأوا التحضير له في عام ١٩٧١م. هذا معناه أن عدداً من صغار الضباط لم يعيروا القسم الذي أدوه أي إهتمام، ولم يعيروا عملهم المهني الإهتمام اللازم، وكن همهم مصبوباً على التحضير لدور سياسي لم يؤهلوا له. هذه الظاهرة وكل العوامل المساعدة لها في تكوين وتركيب وموقع القوات المسلحة ينبغي أن تعالج علاجاً جذرياً لإنقاذ هؤلاء الإنقلابيين من أنفسهم ولإنقاذ البلاد من آثارهم.

كذلك لا يمكن للديمقراطية أن تتطور بالصورة المطلوبة ما لم تبرأ الأحزاب من العنف والعنصرية والفتنة الدينية والجهوية وتلتزم بممارسات ديمقراطية ووطنية. ولن يسترد السودان جدواه الإقتصادية ما لم يركز على الإستثمار والإنتاج والتنمية ويضبط النشاط النقابي بموازنة عادلة بين الحقوق والواجبات. ولن تستقر الحرية بمعزل عن الفوضى و ما لم تكن حرية الصحافة ممارسة في توازن مع الجدية والمسئولية.

إن هذه الإصلاحات التكوينية كان يمكن أن تتم في الفترة الإنتقالية. ولكن

= إن السودان ظل يعاني جحيماً فر منه نحو ربع السكان في عقدي ونصف الإنقاذ في هجرة قسرية جففت معظم الخبرة العلمية والمهنية والفنية المدربة في السودان في أكبر نزيف للعقول شهدته البلاد، كما أن السودان هو أكبر بلد في العالم يشهد نزوحاً داخليا بسبب الحروب، زاد عن ثلاثة مليون نازح. ولن يكون هناك مجال لرصد الانهيار في خدمات الصحة والتعليم والتعليم العالي الذي دمرته ثورة التعليم العالي المعلنة، ولا انهيار الأخلاق، وتفشي لعنف في المجتمع والأسرة، والمخدرات، والاعتداءات الجنسية على الأطفال وغيرها من الموبقات التي صارت تحدث بشكل يثير الدهشة والألم والتساؤل: هل ضيعوا السودان؟

الفترة الإنتقالية اختارت أن تسير شئون البلاد وكفى، ولم يكن بالإمكان طرق باب هذه الإصلاحات التكوينيه في عهد الحكم الديمقراطي الليبرالي بسهولة لأسباب معلومة. لذلك إنفتح ملف هذه الإصلاحات وينبغي أن تتم.

ثانيا: الإنقلاب الأخير بنهجه حتى الآن قد خلق مناخاً لدعم وتوسيع اتحاد الكلمة بين القوى السياسية والفئوية في السودان.

كذلك خلق الإنقلاب مناخاً يساعد على إذابة الجليد بين الحركة السياسية السودانية والحركة الشعبية مما سيكون له أثر إيجابي في حركة السلام في السودان.

كذلك كشف الإنقلاب العناصر التي تشكل خطراً على الديمقراطية لإيجاد وسائل فاعلة لإحتوائها وإصلاحها أوحصرها.

ثالثا: لقد كان كثير من الناس يتطلعون للديمقراطية للتصدي بحسم وسرعة لمشاكل البلاد ومعالجتها، وعندما لمسوا بطئها في الأداء أصيبوا بخيبة أمل، وكنا نقول لهؤلاء مهلا! ونقول إن النظام الديمقراطي مهما كان سيئا فكل النظم البديلة أسوأ منه. هؤلاء جميعاً عاشوا الصعوبة في ظل الديمقراطية وهاهم يعيشون العجز في ظل الأوتوقراطية. إن أداء النظام الأوتوقراطي هو أحسن دعاية للخيار الديمقراطي. وبضدها تتبين الأشياء.

دوري في الديمقراطية الثالثة

لقد أقامت الحكومة الديمقراطية في السودان حكماً طور الممارسة السياسية والفكر السياسي السوداني.

لقد بذلتُ الجهد كله، لم أعرف طعما للراحة أو العطلة، كنتُ أول مسئول يصل إلى مكتبه وآخر مسئول يغادر المكاتب، أعمل بحماس وتفان وحياء كالمعتذر عن نعم حباني الله بها في بلد جل أهله من المحرومين.

وكنت من أصول يخشى بعض السودانيين بأسها، جئتُ في فترة أعقبت الإذلال المايوي الذي كان قد كوى أحشاء الناس بالعذاب والإهانة لذلك سستُ الناس بالرحمة والرأفة والتسامح محتملا الأذى والإساءة دون انتقام أو انفعال. لقد

عاتبني كثيرون على هذا فمنهم من قال هذه رحمانية لا تيلق بالساسة والسياسة فعالمها هو عالم الولاية والصلاح لا النهي والأمر والقيادة.

لقد واصلت خطي، لم يصرفني عنه ثناء مادح ولا لوم قادح. أعامل الجميع بالحسنى والتكريم والإحترام، فالسياسيون والنقابيون والمهنيون وأفراد القوات المسلحة والشرطة، والقوات النظامية الأخرى، وأفراد الخدمة المدنية، والقطاع الخاص رجالاً ونساءً وأهل الدين وأهل القبائل، والناس العاديون في كل مكان وجدوا معاملة الحفاوة والكرامة. لقد اهتممتُ بكل شرائح المجتمع، أكرم أهل العلم، وأهل الفكر، والأدباء وأهل الفن والرياضة ومنظمات الشباب والنساء وأرباب المعاشات، والمعوقين والأطفال، أكرم نزلاء السودان من الأجانب وأفتح أبواب السودان لكل الأنشطة الخيرة العربية والإسلامية والأفريقية والمسيحية والدولية.

وعالجت الغبن الإقليمي بحيث أحس أبناء وبنات أقاليم السودان المختلفة لأول مرة في تاريخ السودان الحديث، أن أهل الغرب والشرق والوسط والجنوب شاركوا أهل الخرطوم والشمال مشاركة حقيقية في ولاية الأمر، لقد أصبحت المجالس الوزارية نموذجاً مصغراً للسودان بما ضمت من تنوعه البشري الواسع، ومع أن الحكم كان إئتلافيا لا أغلبية لحزب فيه، فقد حافظتُ على نهج تجنب الخصومات والتزمتُ دروباً قومية حافظت على كرامة الجميع.

ولم أحاول استخدام العصا أو التقريع ضد أحد وكنت أحرص أن تكون قرارات مجلس الوزراء دائما بإجماع الرأي وقد كان، فلم يصوت في موضوع طوال الثلاثة أعوام إلا مرتين.

ومما يحز في النفس أن النظام منذ قدومه جعل شغله الشاغل إساءتي وتجريحي، وعندما فحص أعمالي لم يجد فيها إلا ما يدل على الإنضباط والجدية ورعاية حرمة المال العام. كلف من كلف بتلفيق التهم لتلطيخ السمعة: حملات نحتملها راضين من أجل السودان كما احتملنا عشرات الإساءات والتلفيقات، فأثابنا الله بما صبرنا خيراً كثيراً ولا زلنا نرجو أن تكون هذه الظلامات كفارة لنا

عند الله وأواصر عطف ومحبة لنا في نفوس أهلنا في السودان الذين عرفونا صغارا وشبابا ورجالا،عرفوا سلوكنا في السراء والضراء.

هذا الكتاب

سنوضح هنا مفصلاً رأينا للرأي العام السوداني والعربي فيما يخص الحياة العامة في السودان لا سيما والذين تولوا حكم السودان الآن أرادوا أن يتخذوا من إخفاق الديمقراطية وسيلة لإثبات شرعية أوتوقراطية.

فإنهم لو قالوا إن في الديمقراطية أخطاء في المؤسسات والممارسات ينبغي إصلاحها لكان قولهم الحق، ولكن أخطاء وخطايا الأوتوقراطيه أفظع وأسوأ وأخطر من أخطاء الممارسات الديمقراطية، لذلك نجد أنفسنا ملزمين لتقديم شهادة عن أداء الديمقراطية الثالثة في السودان. شهادة موضوعية تقص ما وقع فعلاً بلا مكابرة ولا مبالغة لأننا نشهد حلقة أخرى من حلقات تطور السودان السياسي والاجتماعي، ونريد لجيلنا هذا والأجيال التالية أن تستمد الحقائق من كل مصادرها ليكون حكمها خالياً من الجهالة والضلالة.

إن الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، وإن ظروف السودان المعنوية والمادية واعدة، ليس هذا فحسب بل إن عالمنا نفسه يتجه إلى حال أعدل وأفضل، فإسرائيل التي تشكل مصدر خطرعلى السلام العربي لن تتمكن من الإستمرار في غصبها، فالقوة الذاتية العربية رغم كل التراجعات متزايدة، والشعب الفلسطيني بعد كل الهزائم حي ومتطلع ومكافح وأعداده في زيادة سوف تفوق عن قريب أعداد الصهاينة في أرض الوطن المغصوب.

وجنوب افريقيا التي أحكمت أوضاعها على ظلم الأغلبية السمراء ترجلت من جواد الباطل الذي ركبته، وصارت تحكم بالأغلبيةً.

والمعسكر الشرقي الذي اطمأن لأوضاع قهرية عقوداً من الزمان انبثقت فيه حركة صحوة ديمقراطية تنشدها قيادات واعية وشعوب متطلعة.

وبقدر ما حدث من تطور سياسي ديمقراطي في الشرق، نتطلع أن يحدث تطور

اقتصادي اجتماعي في الغرب فيجد أنه مثلما اشترى السلام الإجتماعي في أقطاره عن طريق برامج الرفاهية والعدل الإجتماعي، فإن العالم مفتقر لبرامج عدل اجتماعي يوزع الدخل توزيعاً أعدل ويقيم نظاماً اقتصادياً ومالياً وتجارياً ونقدياً عالمياً يحقق ذلك العدل.

إن ظروف السودان الذاتية والموضوعية تؤكد آفاق الفجر الديمقراطي.

كذلك إن ظروف عالمنا المحيط بن تناصر تطور السودان نحو الديمقراطية.

هذا الكتاب من ثلاث عشر فصلا هي:

- الوجه السياسي.
- الوجه النقابي.
- الوجه العسكري.
- المسألة الاقتصادية.
- التموين والمعيشة.
- الفساد.
- قضايا قومية ومشاركة دولية.
- إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م والقوانين البديلة.
- أجهزة الدولة.
- السلام.
- السياسة الخارجية.
- السودان في ظل حكم الإنقاذ العسكري.
- السودان إلى أين؟

عبر هذه الفصول نوضح أداء الديمقراطية في المجالات المختلفة.

obeikandl.com

إنه تسجيل للحقائق وتحليل موضوعي لها لم نلجأ فيه إلى مجاراة الإساءة ولا إلى كيل الإتهامات ولكننا لجأنا إلى إعطاء الصورة المطلوبة لإظهار الحقائق إثراءً للنقاش السياسي السوداني وتأكيداً لمقولة الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، وتنويراً لأجيال من أبناء وبنات السودان لم يشتركوا في تلك الأحداث ويسهل على الآخرين أن يمّوهوا عليهم الحقائق.

إن في هذا الكتاب انتصارا للسودان وأهله، إنه لم يكتب للكيد لأحد، أو لهزيمة أحد، إنه كتب لكيلا يغمط السودان وأهله حقهم في أعوام الحرية.

obeikandl.com